

برلمان الشباب - السودان



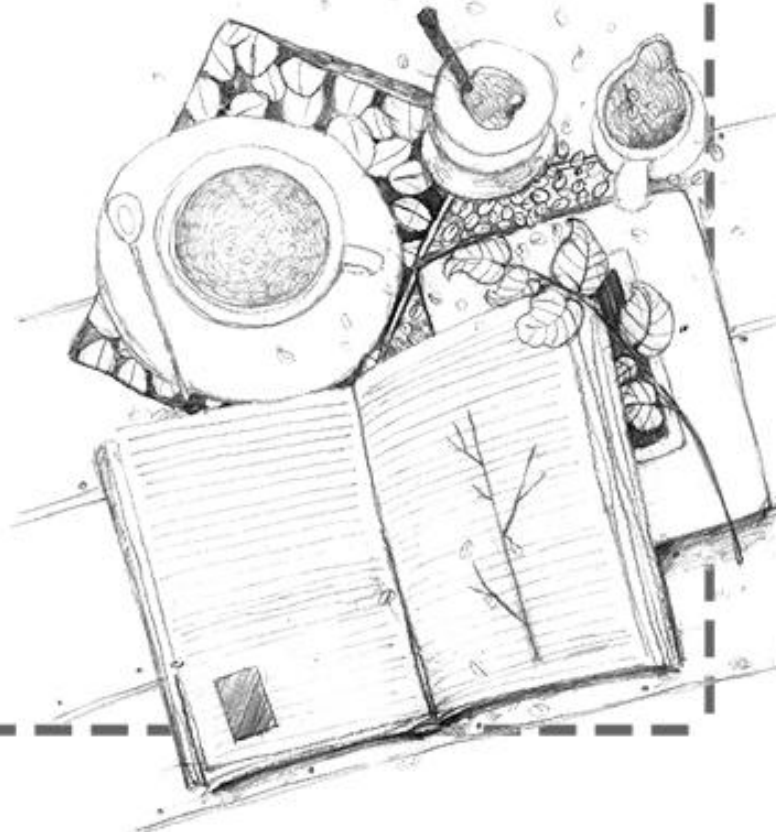
موجز: السودان بـ عيون الشباب "الانتقال من سلطة

المليشيات والحروب لـ دولة المؤسسات والتنمية" 19 ديسمبر/كانون الاول 2025.
فريق التحرير "منذر مصطفى، الامين العام - الفاتح النور، المقرر - عبد الله قريضة، رئيس
لجنة الدراسات والتدريب" بـ برلمان الشباب- السودان.

نقدم هذا الموجز في لحظة تاريخية تتقاطع فيها الذكرى الـ 70 لاستقلال السودان والذكرى الـ 7
لثورة ديسمبر المجيدة.. إننا في برلمان الشباب - السودان ندرك أن معركتنا الحالية هي الامتداد
الطبيعي لمحنة الاستقلال التي توجت عام 1955، ولجذوة ديسمبر التي اقتلعت نظام الـ 30 يونيو
1989؛ فمنذ ذلك الحين تعلمنا أن المهمة لم يكتمل ما دام الإنسان يرزح تحت وطأة الجوع
والخوف، وما دام "أباطرة المال المسروق" يديرون حرباً ضروساً لتهلك التراث وتبخر الأمل،
وتأتي رؤية "السودان بـ عيون الشباب - 2025" لنعلن بوضوح أن القيادة التاريخية للسودانيين
لم تنحل، وأن إرادة التغيير لا تحدها الجغرافيا.. وإن هذا الموجز يستوعب التحولات العميقة التي
أحدثتها الحرب، ويقدم قراءة ناضجة تتجاوز أوهاام "إعادة تدوير المليشيات" من خلال فضح
مسارات تمويل النزاع القائمة على نهب الموارد والذهب المهرب، وتحدي "براغماتية العسكر"
التي تقف على دماء الأطفال السمر، والتأكيد على أن ديسمبر هي ذروة نصيح حركتنا الوطنية،
وهي المشروع الذي لن يهدأ لنا بال حتى نصل به إلى نهاياته المدنية الخالصة، وتحويل هذه
الحروب والظلامات إلى متحف التاريخ السياسي، بما في ذلك من خلال بناء "الجبهة المدنية
الواسعة" هي المهمة الحاسمة لإنهاء الحرب وتدشين عصر الإعمار، بعيداً عن أي انقسام هيكلي
يعيق حلم الدولة المدنية، وإننا ننطلق من عقدنا الإنساني والمدني مع مجتمعاتنا المحلية، حيث
نعمل في الخطوط الأمامية للاستجابة للأزمة الإنسانية، وبذات القوة نقود التغيير الاجتماعي
والسياسي، وهذه الورقة: خارطة طريقنا لانتزاع الدولة من قبضة العسكرية، وتسليم دفتها لمن
صنعوا الحياة من العدم.. ونرفع عبرها عهداً قطعناه بدماء الشهداء وأنات الجرحى: أن تظل راية
ديسمبر ترفرف في سماء الحرية، وأن يظل السودان مدنياً، ديمقراطياً، وسيداً فوق الجميع.

المجد والخلود لشهداء الثورة والوطن.. والنصرُ حليفُ السودانيين.

الأمانة العامة
برلمان الشباب- السودان
19 ديسمبر 2025



الفهرس	#	الموضوع	الصفحة
1.0	كلمة جيل ديسمبر		
1.1	الأزمة بعيون "100+" مجموعة شبابية		
1.2.1	رومانسية الساسة وبراعماتية العسكر		
1.2.2	سلطة المليشيات		
1.2.3	أجندات النفوذ والذهب		
1.2.4	مفاوضات ملوثة وتقسيم		
1.3.1	40% من السكان مهجرون		
1.3.2	عنف هيكلي متجذر		
1.3.3	إعادة تشكيل ديموغرافي بالعنف		
1.3.4	ثالوث الرعب وتقلص التمويل		
1.3.5	الأولويات الجيوإقتصادية تسود		
1.3.6	عنف بنيوي وتضامن أهلي		
1.4.1	تقاسم السلطة بين أمراء الحرب		
1.4.2	نظام عون هجين بلا قيادة		
1.4.3	برامج مشبوهة تغذي النزاع		
1.4.4	تحويل هيئات الإغاثة لمكاتب علاقات عامة		
2.1	العدالة والمواطنة والديمقراطية		
2.2.1	إرساء المساحات الخضراء		
2.2.2	أمن مدني وإصلاح عسكري		
2.3.1	إستعادة الحياة الطبيعية		
2.3.2	تفكيك دولة الحزب الواحد		
2.3.3	إصلاح شامل وإنتخابات		
2.4	اقتصاد واسع وخلق فرص		
2.5.1	أنظمة متعددة، دولة واحدة		
2.5.2	سلطات مدنية وعدالة فدرالية		
2.5.3	عدم الإفلات من العقاب		
3.1	الحال بـ عيون الشباب		
3.2	التوصيات الاستراتيجية		
3.3	الإجراءات الفورية المطلوبة		
3.4	مقترحات العمل		
3.5	النداء الإنساني		
3.6	التزام الشباب		
3.7	دعوة لـ العمل		

1| الوضع الإنساني 2025 يمثل تقريرنا "السودان بعيون الشباب 2025" تعبيراً عن إختيارنا كجيل للمعرفة والفعل عوضاً عن الصمت، نحن لم نختر الحرب لكن هذه هي خيار اتنا بين أيديكم.. جمعت تجربتنا الاستجابة الميدانية المباشرة والتحليل الرصين لسبر أغوار الازمة التي نحن أول ضحاياها، ولفهم مسارات الحلول الممكنة.. ويمثل هذا التقرير استمرار لمسار تراكمي لخلق وعي فعّال، لقد برهن الشباب السوداني على قدرة استثنائية في حماية المجتمع حين غابت الدولة؛ ويأتي هذا العمل تأكيداً على أن المعرفة أداة مقاومة، ويبدأ السلام الحقيقي (كما يفهمه جيل ديسمبر) بفهم الواقع بدلاً عن المحاولات الكسولة لإعادة تدويره.

**عبدالله قريضة، رئيس لجنة التدريب والدراسات بـ برلمان
الشباب- السودان**



1.1 | ملخص تنفيذي

يقدم الموجز تشخيصاً جوهرياً وتحليلاً استشرافياً للأزمة، بـ عيون برلمان الشباب "100+ مجموعة شبابية" والذي يمثل الفئة الأكثر تضرراً من الحرب والأكثر انخراطاً في الاستجابة لمحاصرة ويلاتها، وي طرح "خارطة طريق" للخروج من نفق سلطة الميليشيات، لا سيما حروبها المتصلة بعضها ببعض، نحو شرعية مدنية يثق بها المجتمع المحلي والدولي.



"إننا في برلمان الشباب نرفض أن تُختصر قضية بلادنا في 'رومانسية سياسية' تتوسل السلام من الجناة، بينما يفرض الواقع 'براغماتية عسكرية' تنهب الموارد وتقتل الإنسان؛ فالحرب الحالية هي إعلان إفلاس لمنظومة 'شراكة الدم' التي استبدلت المؤسسات بالمليشيات، والحل لن يمر عبر صفقات تقاسم السلطة التي تمنح الحصانة للمجرمين، بل عبر استعادة السيادة الشعبية وبناء عدالة انتقالية منصفة تضع حداً نهائياً لهذا العنف الهيكلي وتنتصر لكرامة الضحايا" تاج السر أونور، رئيس مجلس برلمان الشباب - السودان

1.2 | السياق الجيوسياسي:

1.2.1 | فُخ الجيوسياسات "رومانسية الساسة وبراعماتيه العسكر": تُعد الأزمة السودانية الحالية انعكاساً مباشراً لتحول النظام الدولي نحو عالم متعدد وغير مؤوزن الأقطاب، حيث التشتت المتسارع للقوة العظمى والصعود المتعاظم للقوى المتوسطة والناشئة، ورغم أن التعددية القطبية توفر إمكانية تنويع الشركاء لبلادنا، غير أنها فتحت علينا بوابة منافسة جيواقتصادية مثبطة وغير مسقوفة أخلاقياً، وهذا التنافس البنيوي من جانب بين القوى الكبرى "الولايات المتحدة، روسيا، الصين" والقوى المتوسطة "الإمارات، تركيا، إيران" من جانب آخر، والتي تسعى لتعزيز أمنها ونفوذها الإقليمي من خلال التحرك في مناطق رمادية لتحقيق مكاسبها بموقعنا الاستراتيجي ومن مقدراتنا "خاصة الذهب والموانئ" على حساب مصالح مجتمعاتنا، مستفيدة من فجوة الحوكمة بالنظام العالمي الجديد، وغياب آليات الإنفاذ الحاسمة، ومصحوبة بضعف المؤسسات المتعددة الأطراف، والتي أدت نهاية المطاف لجعل إستحقاقاتنا "الإنسانية والسياسية" تتحرك على هامش توترات النظام الدولي الجديد.



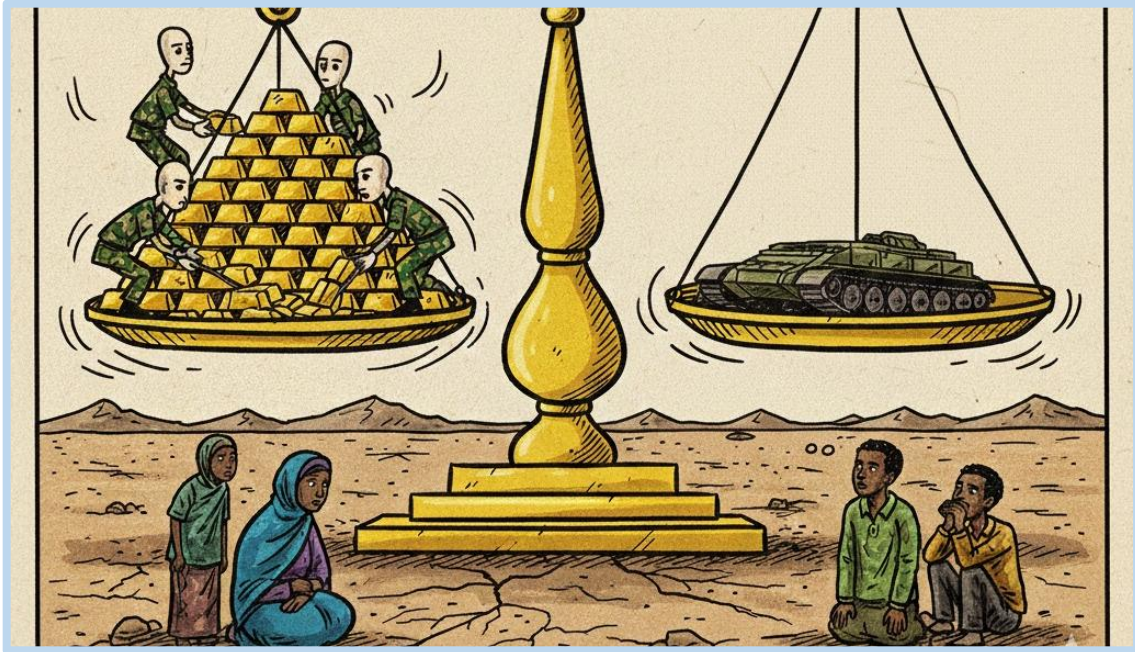
"إن ما نعيشه اليوم هو النتيجة المباشرة لسيطرة المليشيات على مفاصل المؤسسات، مما جعل حماية المدنيين أمراً مستحيلاً.. فبينما يتحدث الساسة عن حلول دبلوماسية لا تحظى بإجماع، يثبت الواقع أن المؤسسات القوية لا تبني في أوقات الحرب بل هي نتاج للنظم الديمقراطية الغائبة؛ هذا الفراغ المؤسسي هو الذي مكن 'براغماتية العسكر' من فرض أجندتها على الأرض، وحول أي 'رومانسية سياسية' للحلول السلمية إلى حبر على ورق أمام فوهات البنادق التي تتحكم في مصير البلاد" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

1.2.2 | الشرعية الراهنة:

- وقود الحرب "تمرد مالي وتمويل ذاتي": على الرغم من أن الذهب كان يمثل 46% من عائدات الصادرات الرسمية للسودان في عام 2022، فإنه تحول مع اندلاع الحرب إلى وقود للاقتصاد الموازي، وتشير التقديرات إلى أن قيمة الذهب المهرب سنوياً للخارج "تستقبل دبي 90% بصورة غير رسمية"، تصل إلى حوالي 13 مليار دولار.
- الملاذات الجيوإقتصادية "السيادة المالية الذاتية للعسكر": هذا الرقم الهائل من الأموال الموازية يمنح أطراف النزاع سيادة مالية ذاتية، ويحررهم من الاعتماد على ميزانية الدولة الرسمية أو الخضوع للضغوط الدولية، وهذا ما يفسر "براغماتية العسكر"؛ حيث يصبح القتال "مربحاً اقتصادياً" ومستداماً بفضل التدفقات الخارجية المضمونة.

1.2.3 | القوى المتورطة "أجندات النفوذ والذهب":

- روسيا "تأمين الذهب وتجاوز العقوبات": تركز على تأمين الذهب "لتعزيز احتياطياتها وتجاوز العقوبات الغربية" والوصول للموانئ، وقد تورطت شركاتها في تهريب الذهب بالتعاون مع قادة الجيش والأطراف الأخرى، مما قوض فرص السلام العادل.
- الإمارات "تمويل المرتزقة والسلاح": تشير تقارير إلى وجود شبكات معقدة مرتبطة بشركات ورجال أعمال إماراتيين تسهل تهريب الذهب وتجنيد المرتزقة الأجانب وشراء السلاح لدعم قوات الدعم السريع.
- أخرى "دول تستغل الضعف البنيوي": مجموعة من الدول أستثمرت في فراغ السلطة والضعف البنيوي وتسعى لتعظيم أمنها النسبي ونفوذها، حيث يتم تفسير دعمها لأطراف النزاع على أنه وسيلة لتحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأجل، وليس تدخلاً بهدف الاستقرار الإنساني.



"إن تغلغل أجندات النفوذ الخارجي وجشع الذهب وجد بيئة خصبة في السودان بسبب 'التهميش التنموي' المتعمد؛ حيث أدى غياب الحكم الراشد واختلال التوازن في المؤسسات إلى توليد غبن اجتماعي حاد.. وهذا الغبن لم يظل شأنًا محلياً، بل تم استثماره من قبل القوى المتورطة كأداة للتجيش والدعاية للحرب، لتصبح الموارد الوطنية - وعلى رأسها الذهب، هي الثمن الذي يُدفع مقابل استمرار نفوذ هذه القوى على حساب مستقبل السودانيين" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

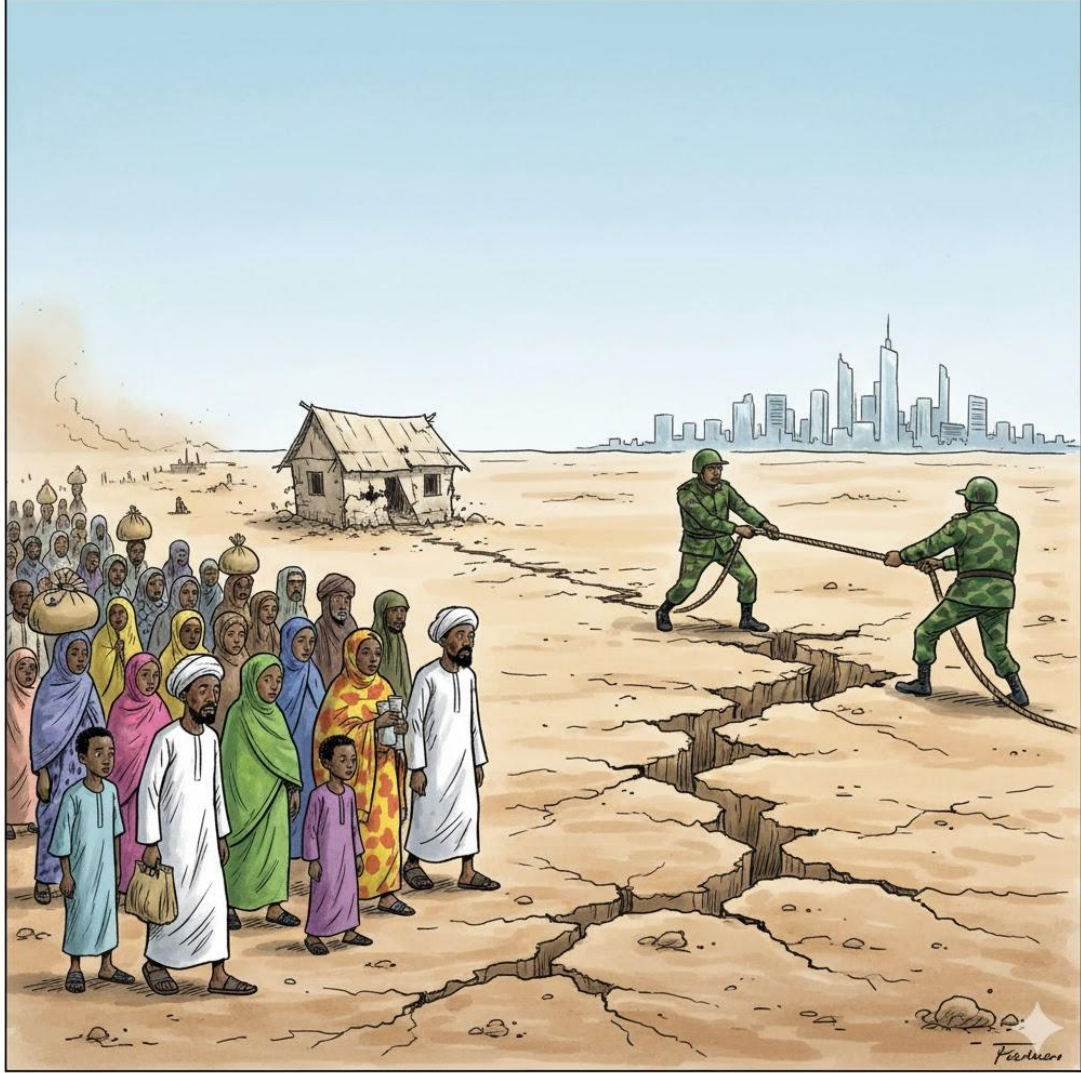
1.2.4 | فشل الحوكمة العالمية "مفاوضات ملوثة وتقسيم": يعكس فشل المؤسسات متعددة الأطراف "الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي" في إيقاف النزاع فجوة الحوكمة العالمية، فقد تعطلت قدرتها على فرض الحلول بسبب تباين مصالح اللاعبين الرئيسيين، كما أن الضغط الدبلوماسي التقليدي أثبت محدوديته أمام قوة التمويل الموازي الهائل، كما أن آليات الوساطة الإقليمية تعاني من "العجز الأخلاقي للمؤسسات"، حيث تشارك على طاولة المفاوضات دول متهمه بتمويل وتسليح أطراف النزاع، هذا التناقض يضعف نزاهة عملية السلام، وفي ظل هذا الواقع، يظهر التناقض بين "رومانسية الساسة" التي تتفق على أنه "لا يوجد حل عسكري للأزمة السودانية"، وبين الواقع الجيواقتصادي البراغمتي الذي يضمن أن الحسم العسكري المدعوم خارجياً ممكن ومربح، مما يفاقم الأزمة ويزيد من خطر التجزئة.



"إن الانهيار السريع لمؤسساتنا مع أول رصاصة كشف الحقيقة المرة؛ فالتشريعات لم تكن يوماً محل احترام أو حماية، والخدمة المدنية سقطت لأنها لم تكن يوماً في أولويات السلطة.. وما زاد الطين بلة هو تحويل مدنا إلى ثكنات عسكرية، حيث صار الانتشار المسلح داخل الأحياء شراكاً قاتلة منعت الناس حتى من حق الهروب للنجاة بحياتهم" مريم عبدالله - عضو مجلس البرلمان.

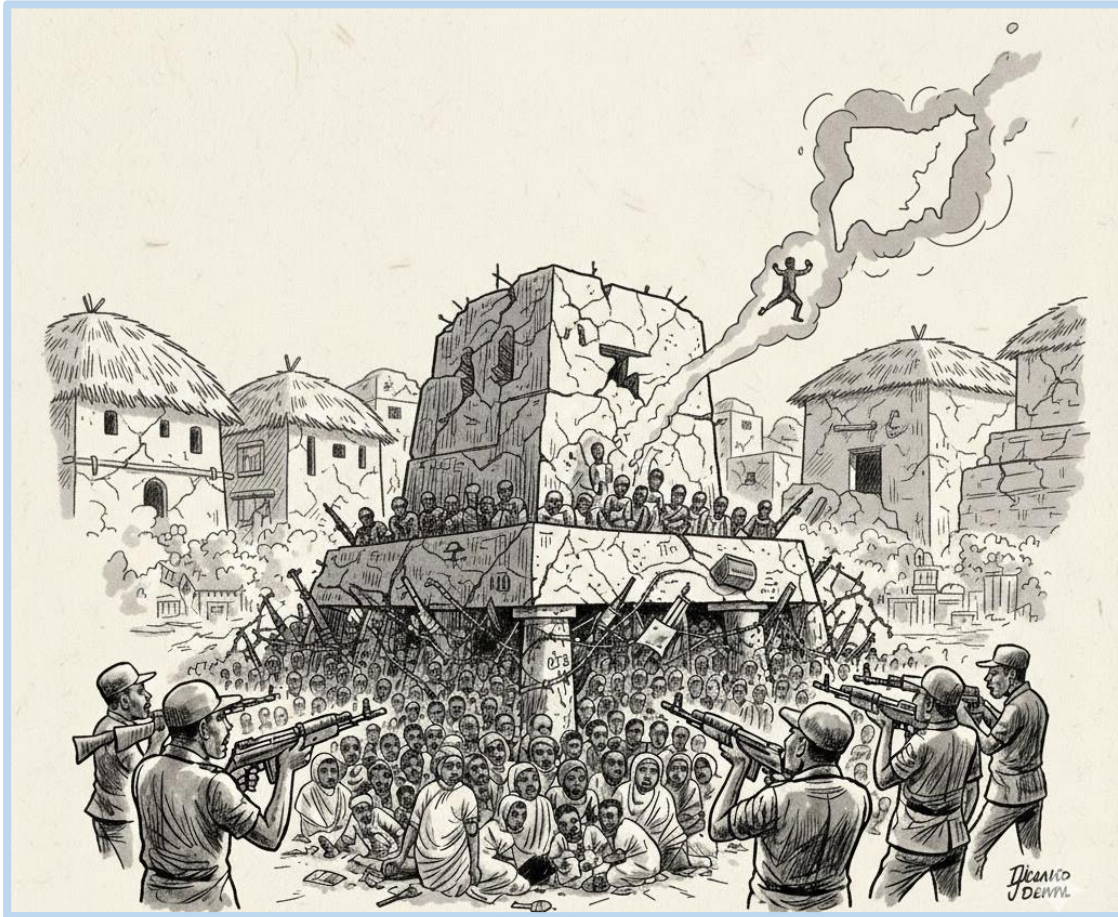
1.3 | القياس الكمي لأثر النزاع:

1.3.1 | هشاشة الدولة "40% من السكان مهجرون": تمثل الازمة الإنسانية الحالية في السودان، اقصى تجليات انهيار الدولة في القرن الـ21، منذ اندلاع الحرب في ابريل 2023، تخطى عدد النازحين داخليا 7.5 مليون، وعبر ما يقارب الـ4 ملايين الحدود، مما يعني ان 40% من مجموع السكان خارج منازلهم لما يقارب العامين والنصف.



"لقد كشفت الحرب أن غياب الحكم الديمقراطي أدى لتآكل فكرة 'حماية المدنيين' من أساسها داخل مؤسسات الدولة. وعندما أُجبر الملايين على الفرار، لم يصطدموا فقط بفقدان منازلهم، بل بواقع مرير من التفاوت التنموي بين المدن والأطراف، مما أضعف قدرة النازحين والمجتمعات المضيفة على التعايش العملي، وعمق الإحساس بالتهميش والاعترا ب داخل الوطن الواحد"، راوية موسي - عضو مجلس البرلمان.

1.3.2 | مؤشرات الحقوق "عنف هيكلي متجذر": تحمل هذه المؤشرات الكمية في طياتها تأكيداً صارخاً على فشل الدولة في حماية المواطنين وفشل المجتمع الدولي في تقديم الدعم الكافي، وتحول معها الارشيف الانساني الى اداة لادارة الازمة عوضاً عن فهمها، ومن منظور تاريخي تشكل الارقام والمؤشرات الكمية الحالية هذه استمرار لمسار طويل من النزاعات المتعاقبة منذ الاستقلال، لقد أودت الحرب الاهلية بالجنوب والجنوب الجديد والممتدة منذ فجر الإستقلال وحتى العام 2011 بحياة 2 مليون شخص وشردت أكثر من 5 ملايين آخرين، فيما قتل أكثر من 0.3 مليون مدني في دارفور مع ضعفي هذا العدد من المشردين داخلياً، يشرح هذا الكابوس المستمر من النزوح القدرة على استدامة العنف الهيكلي، وتكمن الخصوصية المأساوية للصراع الحالي في إندلاعه في قلب البلاد ومراكزها الحضرية الرئيسية؛ حيث سيطرت قوات الدعم السريع في بدايه الامر على معظم مؤسسات الدولة الرئيسية بما في ذلك المطار ومقر الجيش والقصر الرئاسي والبنك المركزي، وهو أمر أدى الى شلل شبه كامل للحكومة المركزية وجهاز العون الرسمي.



"إن العنف الذي يواجهه السودانيون اليوم هو نتاج مباشر لغياب الحكم الديمقراطي الذي فشل في تعريف أدوار المؤسسات الأمنية واحتكارها للقوة. هذا الخلل الهيكلي سمح بنشوء مجموعات مسلحة داخل بنية الدولة بصفة 'شبه قانونية'، مما نزع الحصانة عن المدنيين وجعلهم عرضة للاستهداف العسكري المباشر في أي لحظة، في ظل غياب تام لحرية التعبير ومنظمات الرقابة التي كان يمكن أن تكسر حلقة هذا العنف المتجذر" سارة السيد - عضو مجلس البرلمان

1.3.3 | التغيير الديموغرافي "إعادة تشكيل ديموغرافي بالعنف": يعمل التهجير القسري كنقطة محورية في نظام التغيير الهادف الى اعادة تشكيل تشكيل النفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المدفوع بالقوة، لقد ارتكب الجانبان انتهاكات جسيمة ضد المدنيين شملت القتل والتعذيب والاغتصاب والهجمات الكيميائية ما جعل المدنيين هدفاً مباشراً، ويُشكل الاطفال حوالي 52% من النازحين داخلياً فيما يقبع اكثر من 19 مليون طفل تقريباً خارج المدارس بسبب توقف معظمها، وتحويل معظم مقرات الجامعات والمدارس الى ملاجئ للمُهجرين او مقرات عسكرية.



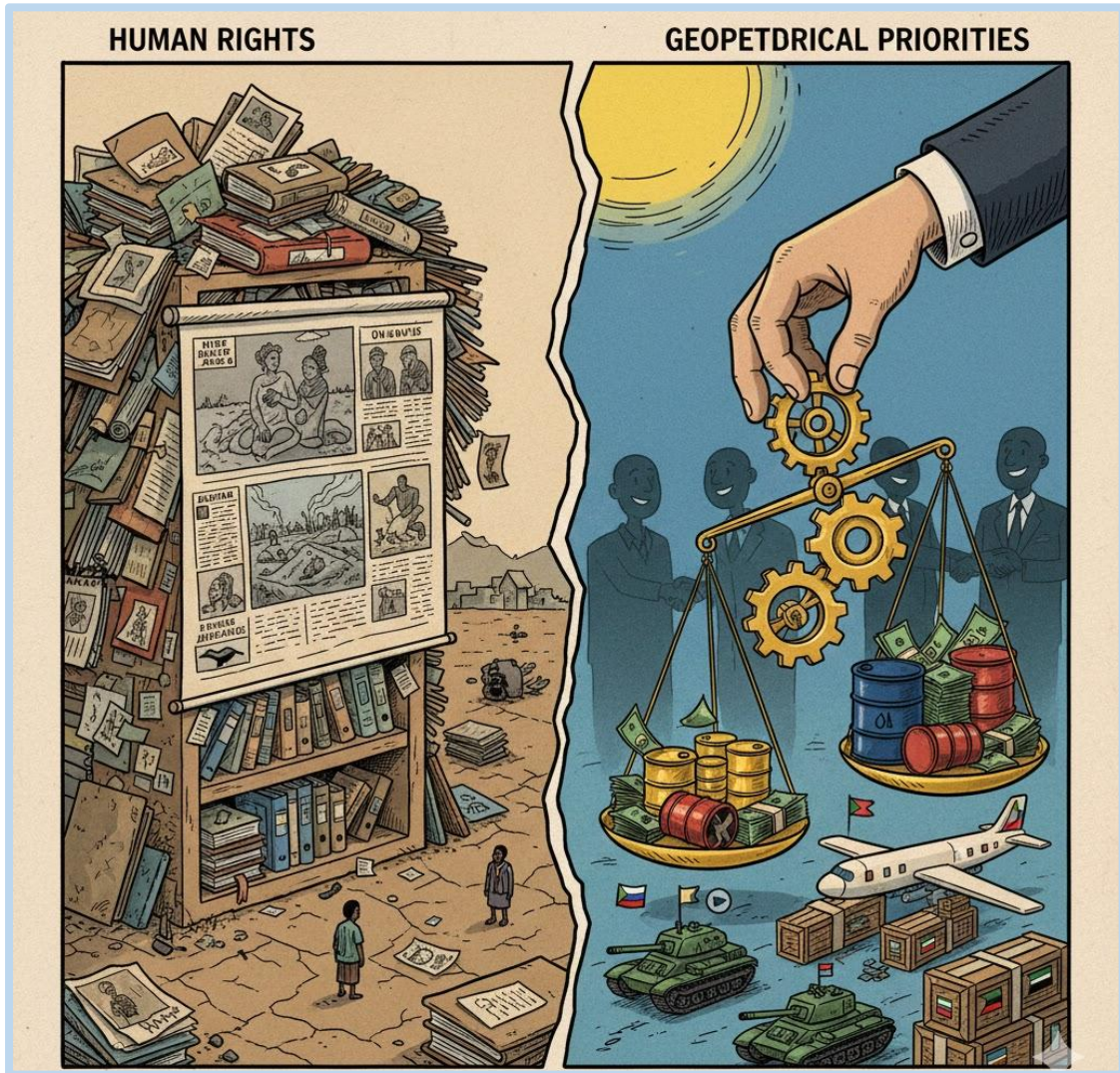
"بالرغم من أن هذه الحرب بدأت بطابع سياسي، إلا أن محتواها الاجتماعي أصبح واضحاً من خلال الاستهداف على أسس عرقية وإثنية ونشوء نزعات انفصالية طافية على السطح. إن غياب التعليم وانتشار الأمية في الأطراف جُير ليدفع بالشباب إلى محارق القتال، وهو ما يخدم عملية إعادة التشكيل الديموغرافي بالعنف؛ حيث يُنتزع السكان من أراضيهم قسراً لتثبيت واقع نفوذ اجتماعي واقتصادي جديد مدفوع بقوة السلاح" جلال ابراهيم- عضو مجلس البرلمان.

1.3.4 | انهيار الخدمات الأساسية "ثالوث الرعب وتقلص التمويل": يعتبر انتشار الاوبئة بفعل خروج اكثر من 80% من المرافق الصحة عن الخدمة بمرور اقل من عام على الحرب، وشلل النشاط المصرفي وانهيار نظام الزراعة الكفائية في الريف ثالوثاً مروعاً يطارد السودانين منذ حوالي ثلاثه اعوام، وتتشابك في هذا الواقع حقيقة فشل الدولة والهشاشة التشغيلية لنظام العون الانساني لتضاعف معاناته المدنيين، لقد فاقمت ازمة تخفيض تعهدات التمويل الدولية الازمة، فلم يتجاوز تمويل خطه الاستجابة للاجئين السودانين المقيمين في تشاد مثلاً 5% من جملة المبلغ المطلوب، فيما سجلت يوغندا تراجع بنسبه 67% في دعم منظومة الخدمات الاساسيه بين عامين 2023 و2024 بما في ذلك معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي.



"إن انهيار الخدمات الأساسية هو الثمن الباهظ لغياب الحكم الراشد وتآكل مؤسسات الدولة؛ فبسبب غياب التوصيف الواضح للأدوار، وتغول المجموعات المسلحة على الفضاء المدني، أصبح وصول المواطن للخدمة مستحيلًا.. كما أن هذا الغياب الديمقراطي والمؤسسي أدى إلى عزلة البلاد دولياً، حيث تعذر على مؤسسات حماية المدنيين الوطنية التواصل مع نظيراتها الإقليمية والدولية لتأمين الاحتياجات العاجلة، مما ترك السودانين يواجهون ثالوث الجوع والمرض والنزوح بمفردهم" عبد الحليم ادم – عضو مجلس البرلمان.

1.3.5 | التعاون الدولي "الأولويات الجيوإقتصادية تسود": يشير هذا النقص في الدعم الدولي عن التناقض من الخطاب الانساني والواقع العملي، ويظهر كيف تُترك الازمات الانسانية - والملايين من السودانيين - لمنطق الأولويات الجيوسياسية، وتنبئ انماط النزوح الجماعي وتكرارها في حلقات متعاقبة؛ تحول الكوارث الانسانية الى أدوات سياسية، ان الارقام الهائلة والدمار والمجاعة تتجاوز حقيقة أنها اثاراً مرحلية للكارثة، وتفتح الاحتمالات نحو ازمة من صُنع المصالح، وان الطريقة التي تدار بها كل من الحرب والاغاثة تعكس فلسفة اوسع لادارة الدولة والمجتمع الدولي، النزاع الحالي بالبلاد والازمات المترتبة عليه بما فيها النزوح اختبار صارخ للقدرة على حماية الانسان في ظل عنف منهجي، و يُعطي درس مؤلم حول كيفية تقاطع السياسة والاقتصاد والعمل الانساني في ظل النظام العالمي المعاصر.



"إن ما نشهده هو تغليب صريح للأولويات الجيوسياسية على حساب حقوق الإنسان؛ فغياب الحكم الديمقراطي أدى إلى تعذر وصول مؤسسات حماية المدنيين الدولية نتيجة لصعوبة التعامل مع هياكل مشوهة.. والأخطر هو غياب الإرادة الدولية في المساءلة، مما خلق فراغاً كبيراً سمح لمركبي الفظائع بالتنكر لمؤسسات العدالة والمجاهرة بجرائمهم، بعد أن أمنوا أن توازنات القوى والمصالح الدولية ستوفر لهم الحماية من العقاب" عمر شول - عضو مجلس البرلمان.

1.3.6 | التضامن الشعبي "عنف بنيوي وتضامن أهلي": لم ينتظر أبناء وبنات السودانيين ان يتم تحويل قصصهم الى مؤشرات كمية منذ اليوم الاول، لقد حطموا السرد القائم على الارقام، وصاغت مبادراتهم بالداخل والشتات وتبرعاتهم أولى طرق الاستجابة المسنودة بإرث طويل من العمل الجماعي، وتحول الفعل الانساني من كونه معونه الى شبكة واسعة من التضامن المنفتح على ممارسة اكثر تجذراً في تصور الازمة و تصور حلولها، واعادت بذلك شبكات التضامن الاجتماعي تعريف فعل المساعدة كعلاقة أنداد قوامها المشاركة الطوعية، وفي الخرطوم مثلاً تحول اكثر من 70 مطبخ جماعي في 2023 الى انتاج المعرفة والحياة بإبتدائها مدارس غير رسمية للأطفال، حيث قامت غرف الطوارئ بمحاصرة ازمة غياب التعليم باستخدام التكنولوجيا المتاحة واعادة كتابة احتياجات المجتمع المحلي العالق في الحميم، في وقت حُجب فيه الفاعلين المحليين عن تعريف احتياجاتهم، وقلصت هذه الجهود الفجوة المتسعة بتسارع بين الخطاب الانساني والواقع الفعلي واعادت تشكيل المخيال الذي يطمح في تعريف السياسة بوصفها فعلاً من الاسفل ووضعت اساساً حقوقياً واخلاقياً وعملياً لإمكانية ملكية السودانيين للحلول.



"في مواجهة هذا العنف البنيوي، برز التضامن الأهلي كصمام أمان وحيد؛ حيث تفقد النساء والشباب اليوم - وهم الفئات الأكثر تضرراً- أعظم أدوار المصالحة الشعبية والتماسك الاجتماعي. إن الضغط المجتمعي والمبادرات التي تعمل تحت خطوط المواجهة والحصار هي تأكيد أخلاقي على أن السودانيين لن ينسوا بعضهم بعضاً، وهي الأساس المتين الذي سنبنى عليه أي عملية سلام مستقبلية تضمن كرامة الضحايا وتعيد بناء اللحمة الوطنية" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

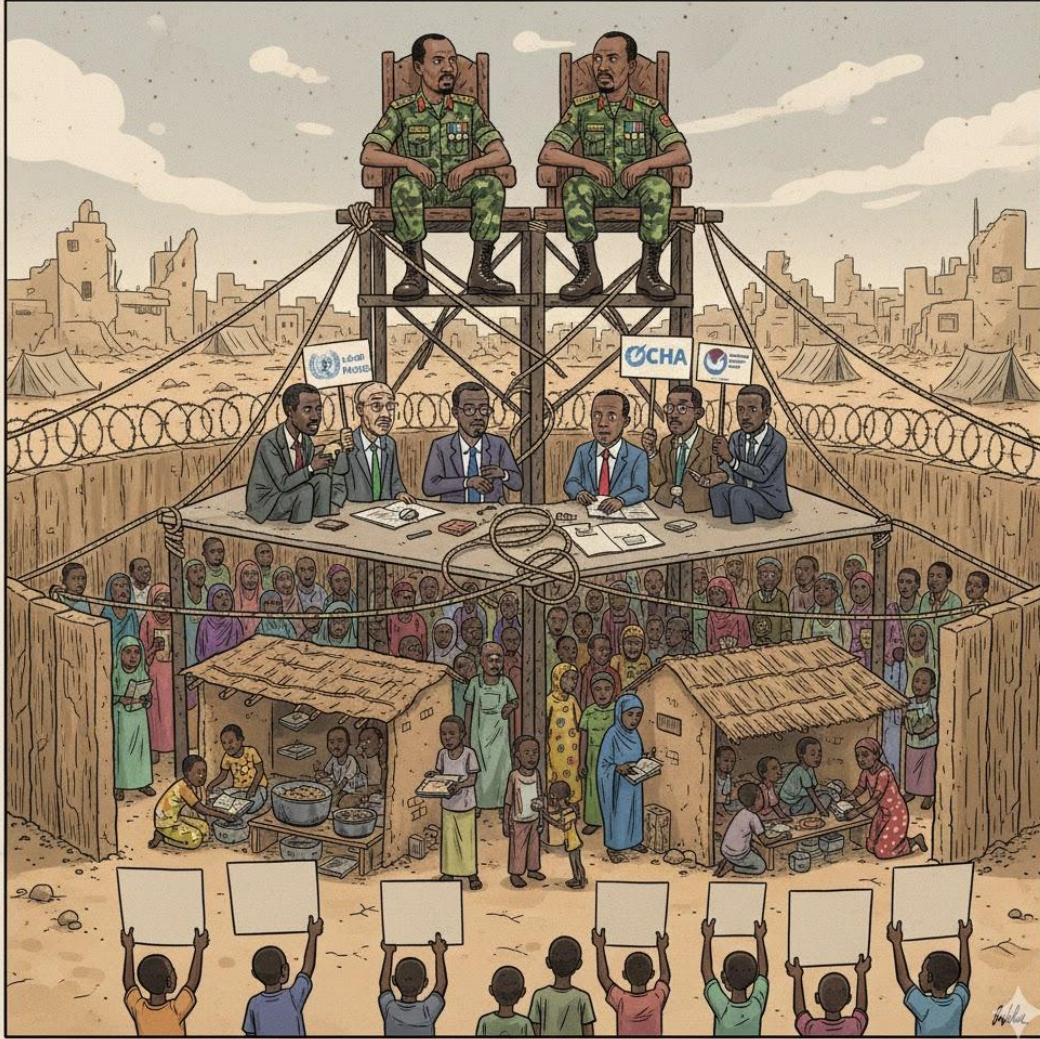
1.4 |

1.4.1 | إطار التدخلات "تقاسم السلطة بين أمراء الحرب": خلق مؤتمر القضايا الانسانية في القاهرة نوفمبر 2023 عملية شريان حياة جديدة بلا هياكل حيث اقر المؤتمر سلطة أمراء الحرب المطلقة على العمل الانساني وقوض مليكة السودانيين لقرار انتهاء الحرب في السودان، وأنت مشركة أبرز حلفاء الجيش كضمانة ان يكون لهم النصيب الاكبر من تلك العملية وحول الغرض من المساعدات لاداء تعزيز نفوذ الاطراف العسكرية وضامن لوجودهم في عملية السلام المقبلة على حساب القوى المدنية بدلاً من تقليص حدة الفقر وتوفير الاحتياجات الانسانية العاجلة للمتضررين ودعم جهود المجتمع المدني.



"إن أي إطار للتدخل يقف عند حدود 'تقاسم السلطة' دون محاسبة هو شرعنة صريحة لثقافة الإفلات من العقاب؛ فالجرمون اليوم يمارسون فظائعهم وهم يطمحون لمقاعد السلطة بدلاً من الوقوف خلف منصات العدالة. إن استمرار وضع العسكريين فوق القانون في أي تسوية سياسية لا يعني سوى تأجيل الانفجار القادم، وتعميق الأحقاد بين المكونات الاجتماعية التي فقدت الثقة في قدرة النظم الحالية على إنصاف الضحايا" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

1.4.2 | سياسات الإستجابة "نظام عون هجين بلا قيادة": أفرز مؤتمر القضايا الانسانية في القاهرة نظام عون هجين "سلطات الامر الواقع - المنظمات الدولية - مبادرات الاستجابة للطوارئ المحلية" بلا قيادة واضحة وتم إستبعاد المجتمع المدني وحصر دورة في تنظيم المؤتمر ومثل أصحاب المصلحة "غرف الطوارئ والمنظمات الإنسانية" الحلقة الاضعف ولم يتم إشراكهم في تصميم التدخلات بصورة واضحة، وشكل وجودهم مجرد إعتراف رمزي يخلو من نهج تقاسم المخاطر.



"إن نظام العون الحالي يعاني من تخطيط هيكلي ناتج عن غياب الحكم الراشد؛ فبسبب عدم وجود فصل واضح بين المؤسسات وتغول الأجهزة الأمنية، نشأ نظام استجابة هجين يفتقر للقيادة والشفافية.. هذا الوضع لم يهتمش المجتمع المدني فحسب، بل أدى إلى غياب حرية التعبير والرقابة، مما جعل المبادرات المحلية -وهي الأقدر على الوصول- تعمل في معزلة وبلا حماية، في حين تعجز المؤسسات الدولية عن تحريك سياساتها التشغيلية نحو الشركاء المدنيين بعيداً عن ضغوط أمراء الحرب" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

1.4.3 | البرامج والمشروعات "برامج مشبوهة تغذي النزاع": بدأت عملية تقليص دور الأمم المتحدة عقب إندلاع حرب 15 أبريل 2023، مباشرة وتضائل إطار تدخلاتها بضغط من قادة الجيش، لتشمل فقط البند 1، 2 "الاغاثة والتصدي للالزامات الإنسانية" وطردت بالفعل بعثة يونيتامس الداعم الرئيسي للمجتمع المدني لتهيئة المناخ لبرامج مشبوهة، أدت لتميع مسؤوليات نظام العون الرسمي، وبلا عواقب ووفرت حوافز لاستمرار النزاع عبر وكلاء العلاقات العامة لأمرء الحرب، ونتج عن ذلك إرتفاع غير مسبوق في معدلات الهشاشة وإنهيارات المؤسسات بالفعل وتغزمت برامج دعم المرونة وحرمة المجتمع المدني من الموارد والتضامن الدولي غير المشروط.



"إن انهيار المؤسسات القضائية والعدلية وتسييسها هو الفراغ الأكبر الذي سمح بظهور برامج مشبوهة تخدم استمرار النزاع؛ فحين يظل العسكريون فوق القانون، تتحول أي جهود دولية أو 'بعثات دعم' إلى مجرد أدوات يتم التحكم في مسارها لإعفاء الجناة من المسؤولية. غياب الاستقلالية القضائية جعل من هذه البرامج وسيلة لتدوير ثقافة الإفلات من العقاب تحت غطاءات فنية، مما يجرم السودانيين من الوصول إلى نموذج عدالة انتقالية منصف، ويخفف المجرمين على مواصلة العنف دون خوف من العواقب" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

1.4.4 | الأطر المؤسسية "تحويل هيئات الإغاثة لمكاتب علاقات عامة": تم استخدام الإعاثة عقب حرب 15 أبريل 2023، ك سلاح وتحولت هذه المؤسسات المشرفة على نظام العون الرسمي لوكالات علاقات عامة مملوكة لأمرأ الحرب، تقيد عملية وصول المساعدات الإنسانية، من خلال إجبار المنظمات الإنسانية على التواصل القسري، حيث عملت مفوضية العون الإنساني على ضمان سيادة سلطات الأمر الواقع في بورتسودان عبر شرعنة إستهداف المستجيبين الإنسانيين الذين لا يخضعون لمتطلباتها ودشن الدعم السريع في أشهر الحرب الأولى شركة خاصة موسومة بالوكالة السودانية للاغاثة والعمليات الإنسانية شبيهة بتلك المؤسسات المملوكة لحركتي عبدالواحد نور وعبدالعزیز الحلو بدون أطر قانونية واضحة تعمل على فرض ضرائب على المساعدات الإنسانية بنسب متفاوتة.



"بسبب غياب الحكم الديمقراطي والتعريف الواضح لأدوار المؤسسات، تم احتكار القوة وتجيير الهياكل الإدارية لخدمة الأجندة العسكرية؛ حيث نجد أن غياب 'الحكم الراشد' حول مؤسسات حماية المدنيين من أجهزة خدمية إلى واجهات تابعة لمجموعات مسلحة تحمل صفة 'شبه قانونية'.. هذا التحريف المؤسسي جعل من هيئات الإغاثة مكاتب علاقات عامة تفتقر للاستقلالية، وتعمل فقط في الإطار الذي يخدم السلطة القائمة، مما أدى لغياب حرية التعبير داخلها وتوقف الرقابة الحقوقية على مسارات توزيع المساعدات" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

2 | خطة اليوم التالي إن 'اليوم التالي' في رؤيتنا لا يعني مجرد صمت المدافع، بل هو التدشين الفعلي لقطيعة تاريخية مع عهد الترضيات العسكرية؛ لذا فإن أولوياتنا تبدأ بفرض سيادة مدنية كاملة غير منقوصة، تباشر فوراً عملية الإصلاح الشامل للمؤسسات الخدمية والعدلية، وتضع خارطة طريق زمنية صارمة لاستيفاء الشروط الفنية والسياسية لانتخابات حرة، وإننا نؤمن بأن استعادة الدولة تبدأ من تمكين المجتمعات المحلية واسترداد الأصول العامة، لضمان أن يكون الإعمار والتحول الديمقراطي عملية يقودها ويحميها الشعب، لا صفقات تُبرم خلف الأبواب المغلقة.

الفتاح النور مقرر برلمان الشباب- السودان.



2.1 | الإطار الاستراتيجي "العدالة والمواطنة والديمقراطية": تأسيس مرحلة انتقالية جديدة على مبادئ دستورية تضمن العدالة والمواطنة، بما في ذلك بناء نظام سياسي يليق بشعب عانى طويلاً، وترتكز على رؤية القوى المدنية التي تضع إيقاف الحرب واستكمال الثورة كأولوية قصوى:

- الحفاظ على وحدة الشعب والأرض والسيادة الكاملة.
- تأسيس دولة مدنية ديمقراطية غير منحازة، تعترف بالتنوع وتقف على مسافة واحدة من الأديان والهويات والثقافات.
- اعتبار المواطنة أساساً للحقوق والواجبات، والاعتراف بالتنوع التاريخي والمعاصر بين السودانيين.
- ضرورة عدم مرور جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة دون محاسبة جنائية وتطبيق برنامج متكامل للعدالة الانتقالية.
- إنهاء حالة اختطاف الدولة عبر تفكيك نظام الـ 30 يونيو 1989، واسترداد الأموال والمقدرات المنهوبة، والانتقال من دولة المليشيات إلى دولة المواطنة بدون تمييز.
- رصف سياسة خارجية ناضجة تقوم على المصالح الوطنية وحسن الجوار، بما يشمل التعاون الإقليمي والدولي.

مراحل الفترة الإنتقالية الجديدة			
المرحلة	المدة	التركيز	أبرز المهام
الطوارئ	6 أشهر	الأمن ، الإغاثة، التفاوض.	وقف العدائيات، معالجة الأوضاع الإنسانية السيئة، الحوار السياسي، وتشكيل لجان إنتقال السلطة.
الانتقال	+21 شهراً	الإصلاح الأمني، العدالة، التعافي الاقتصادي.	تدشين السلطة البرلمانية، تنفيذ برنامج العدالة الانتقالية، دمج وتوحيد القوات، تفكيك التمكين، بدء إعادة الإعمار، صياغة الدستور ونفاذ الدستور، تخفيف الديون.
الانتخابات	- 18 شهراً	التنمية، الانتخابات.	إجراء انتخابات حرة ونزيهة تلبي التطلعات المحلية والمعايير الدولية، استكمال بناء الجيش القومي الموحد والحرس الوطني، تسريع التنمية.

"تمثل المرحلة الانتقالية الجديدة ضرورة وطنية ملحة، إذ يجب أن تقوم على مبادئ دستورية تضمن العدالة والمواطنة، وتفتح الطريق أمام بناء نظام سياسي يليق بشعب عانى طويلاً، وترتكز هذه الرؤية على القوى المدنية التي تجعل إيقاف الحرب واستكمال الثورة أولوية قصوى لتحقيق الاستقرار والتحول الديمقراطي" عثمان طارق، رئيس لجنة المشاركة المدنية (السابق) ب برلمان الشباب- السودان

2.2 | المسار الأمني:

2.2.1 | وقف إطلاق النار "إرساء المساحات الخضراء": وقف إطلاق النار دائم ومستدام، وإشراك المدنيين في جميع مراحل التفاوض عليه وتنفيذه لضمان بناء ثقة تعزز من فرص ديمومته، وتحويل الخرطوم إلى "عاصمة منزوعة السلاح" عبر إخراج قوات القوات العسكرية

لمسافة تبعد 37.5 - 50 كيلومتراً عن المدن الرئيسية، ونشر قوات الشرطة لحراسة المؤسسات الاستراتيجية والتجمعات السكانية.

"استمرار العنف وانتشار السلاح في المدن لا يهدد السلام فحسب، بل يغذي خوف الناس وجرحهم النفسي الجماعي ويعطل أي مصالحة حقيقية. الحل الحقيقي والمستدام هو وقف إطلاق النار وإشراك المدنيين في كل مراحل التفاوض والتنفيذ، لنبي ثقة حقيقية ونحوّل العنف إلى أمان وكرامة للوطن" طيف عبد المنعم، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

2.2.2 | القطاع الأمني "أمن مدني وإصلاح عسكري": بناء جيش مهني قومي واحد، وحرس وطني لكل إقليم تخضع جميعها للسلطة المدنية، وتدمج بها جميع الجيوش والمليشيات خارجهما وإعادة هيكلة أجهزة المعلومات وتحسين العمليات والتفاعلات السياسية من إي نفوذ لـ القادة العسكريين.

"إن جوهر الإصلاح يكمن في تحقيق أمن مستدام وسلام اجتماعي، وذلك عبر تحويل القوة العسكرية من أداة صراع وهيمنة إلى مؤسسة وطنية جامعة تحمي الدستور والمواطن، وتلتزم بمهامها المهنية تحت الرقابة المدنية" الرشيد مصطفى، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

2.3 | الحوكمة المدنية "إصلاح شامل وانتخابات":

2.3.1 | الخدمات الأساسية "إستعادة الحياة الطبيعية": إنهاء الشلل الكامل الذي أصاب القطاعات الأساسية باستعادة الخدمات الحيوية، خاصة الصحة والتعليم.

"إن إنهاء الشلل الكامل الذي أصاب القطاعات الأساسية ليس مجرد إجراء فني، بل هو جوهر استعادة الحياة الطبيعية؛ لذا نتمسك بضرورة الاستعادة الفورية للخدمات الحيوية، وعلى رأسها الصحة والتعليم، باعتبارهما استحقاقاً وطنياً لا يقبل التأجيل، وإن إعادة بناء هذه المرافق وفق معايير الجودة والشمول هي الركيزة الأساسية لتثبيت دعائم الاستقرار وضمان حق الأجيال القادمة في مستقبل آمن ومستقر" محمد يوسف دانسو، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

2.3.2 | تفكيك التمكين "تفكيك دولة الحزب الواحد": إعادة تفعيل وتوسيع عمل لجان وهيئات تفكيك التمكين، واسترداد الأموال والمقدرات المنهوبة، وفق ضوابط إدارية وقانونية مع إصلاح شامل للجهاز العدلي والخدمة المدنية لضمان تأسيس مؤسسات مهنية غير حزبية.

"إن نجاح عملية تفكيك التمكين يعتمد بالدرجة الأولى على سلطة القانون؛ فالتفكيك القانوني والمؤسسي هو الضمانة الوحيدة لمنع إنتاج تمكين جديد تحت مسميات مختلفة. لا يمكن حماية مكتسبات التفكيك دون قضاء قوي ومستقل، وهذا يتطلب إعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى بما في ذلك المحكمة الدستورية لضمان فصل السلطات" — محمد عثمان (بلاك)، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

2.3.3 | الانتخابات "إصلاح شامل وانتخابات": الإنفتاح السياسي والشروع في إستيفاء الشروط الفنية - السياسية- القانونية للانتخابات قبل 24 شهراً من نهاية الفترة الإنتقالية وإجراء إنتخابات حرة ونزيهة بنهايتها.

"إن التحول الديمقراطي الحقيقي لا يكتمل إلا بـ (إصلاح شامل وانتخابات) تعبر عن الإرادة الشعبية الحرة؛ لذا نؤكد على ضرورة الانفتاح السياسي الفوري والشروع في استيفاء كافة الشروط (الفنية، السياسية، والقانونية)

اللازمة للعملية الانتخابية قبل 24 شهراً من نهاية الفترة الانتقالية، وإن التزامنا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في موعدها المحدد ليس مجرد استحقاق دوري، بل هو السبيل الوحيد لترسيخ شرعية مدنية دائمة تنهي دورات الصراع على السلطة وتضع مستقبل السودان في أيدي أبنائه" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

2.4 | التعافي الاقتصادي "اقتصاد واسع وخلق فرص": خلق فرص عمل تستثمر كامل النافذة الديموغرافية من خلال بناء إقتصاد واسع القاعدة، حيث تعبئة الموارد المحلية لا سيما تأمين المساعدات الإنسانية وإيصالها دون عوائق، وضع خطة إغاثة وإعمار عاجلة، وإعادة فتح البنوك واستئناف التعاملات المالية، ومكافحة الفساد واستعادة الأصول والموارد التي كانت تسيطر عليها الأجهزة العسكرية، مصحوب بالإنفتاح الفوري على الإستثمار المباشر والتمويل التنموي، بما في ذلك التمويل المناخي والمبتكر.

"إن العبور نحو استقرار مستدام يتطلب بناء اقتصاد إنتاجي واسع القاعدة يهدف إلى تحقيق (الاكتفاء الذاتي)، من خلال خلق فرص عمل نوعية تستثمر كامل النافذة الديموغرافية للشباب، ويرتكز هذا التحول على تعبئة واستغلال الموارد المحلية عبر عمليات التصنيع والتحويل (كالتغليف والتعبئة)، وهو مسار يبدأ بالضرورة بتأمين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتدشين خطة إغاثة وإعمار عاجلة، وكما يستوجب الأمر استعادة الحيوية للجهاز المصرفي وشبكات الاتصال لضمان استئناف التعاملات المالية، بالتوازي مع حملة صارمة لمكافحة الفساد واستعادة الأصول والموارد الاقتصادية من سيطرة الأجهزة العسكرية، مما يهيئ البيئة للانفتاح الفوري على الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل التنموي والمناخي والمبتكر" عبد الحفيظ يعقوب، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

2.5 | تأسيس الشرعية التنفيذية:

2.5.1 | السلطات الانتقالية "أنظمة متعددة، دولة واحدة": تشكيل برلمان قومي ومجالس أقاليم بأغلبية وقيادة مدنية تختار الحكومات والسلطات، وتتكون من كفاءات وطنية مع الالتزام بعدم دعم الأجندة الحزبية خلال فترة الخدمة، وإلزام مؤسسات الحكم بأهداف بناء الدولة المدنية واستكمال الثورة، مع عزل أي قوى سياسية تغرض السلام والانتقال.

"لاستكمال الثورة وبناء الدولة المدنية، لا بد من تشكيل برلمان قومي ومجالس أقاليم يقودها مدنيون أكفاء.. إن المشاركة العادلة للنساء والشابات ليست مجرد 'ديكور سياسي'، بل هي ضرورة استراتيجية؛ فمشاركتهم تعزز استدامة السلام وتضمن رفع كفاءة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كاللّعليم والصّحة، وخصوصاً الصّحة الإنجابية التي دمرتها الحرب" عفراء سعد، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

2.5.2 | المسار الدستوري "سلطات مدنية وعدالة فدرالية": معالجة قضايا التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عبر تعزيز السلطات الفعلية للأقاليم ودعم الحكم الإقليمي بصلاحيات فيدرالية حقيقية، تعالج جذور النزاعات الهيكلية.

"إن بناء دولة المستقبل يتطلب مساراً دستورياً قائماً على (سلطات مدنية وعدالة فدرالية)، يهدف بالأساس إلى معالجة قضايا التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي أورثت السودان عقوداً من النزاعات. إننا نؤكد على ضرورة تعزيز السلطات الفعلية للأقاليم، ودعم الحكم الإقليمي بصلاحيات فيدرالية حقيقية تمكن المجتمعات المحلية من إدارة مواردها وتنمية مناطقها؛ فالفيدرالية التي نطمح إليها ليست مجرد تقسيم إداري، بل هي آلية

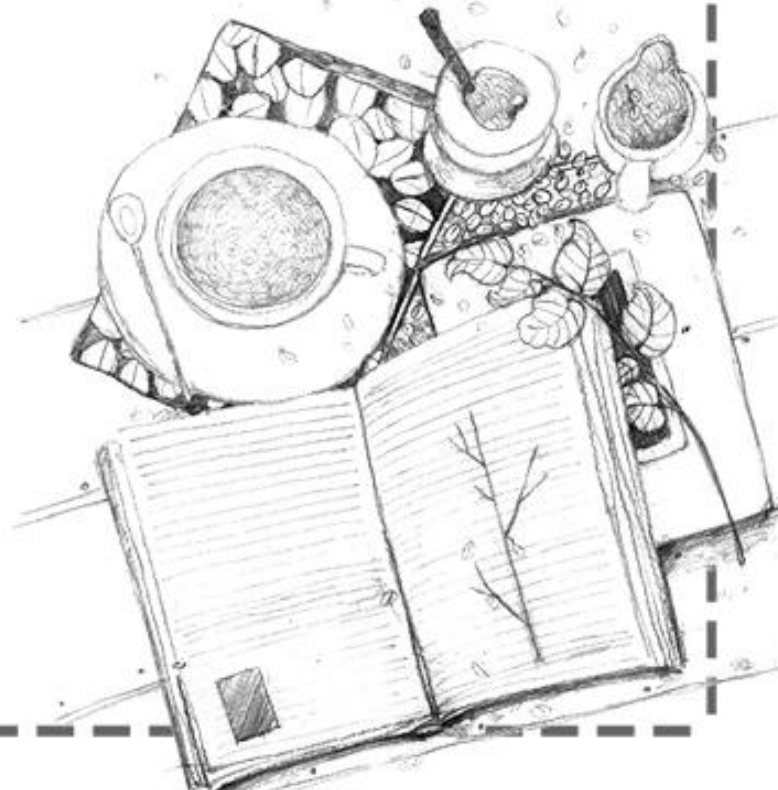
ديمقراطية لمعالجة جذور النزاعات الهيكلية وضمان التوزيع العادل للسلطة والثروة، بما ينهي للأبد هيمنة المركز ويؤسس لدولة المواطنة المتساوية" عضو مجلس البرلمان في مناطق التماس.

2.5.3 | العدالة الانتقالية "عدم الإفلات من العقاب": تطبيق برنامج متكامل للعدالة الانتقالية يشمل الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات ورفع مستويات التعاون غير المسقوف مع المحكمة الجنائية الدولية، وتجنب العفو العام غير النزيه الذي يمكن مرتكبي الجرائم من الإفلات من العقاب.

"الدعوة لتطبيق برنامج متكامل للعدالة الانتقالية لا خلاف حوله لدى أغلب الفاعلين ومؤسساتهم المدنية، لكن السؤال المفقود هو: كيف يتم ذلك؟ وفي أي ظروف؟ ومن يقوم بذلك؟ وبأي موارد مالية؟ وبأي إرادة من جانب الدولة؟ إن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب التزاماً واضحاً من مؤسسات الدولة في إتاحة الفرصة لوضع القانون، وبدء الملاحقات القضائية، وتأمين حماية الشهود" موسى أديبور، عضو مجلس برلمان الشباب - السودان

3| بيان الشباب من ركام وطن يهرب ذهبه للخارج بينما يتضور أهله جوعاً، وترهن سيادته، نعلن نحن جيل الثورة سقوط سرديات 'أمراء الحروب' التي لم تورثنا سوى الموت.. ونؤكد أن النجاة تكمن حصراً في انتزاع الدولة من قبضة المليشيات، وتسليم دفتها لمن صنعوا الحياة من العدم، فلا أمان لجيلنا إلا بدولة مدنية كاملة الدسم.

منذر مصطفى، الأمين العام لـ برلمان الشباب- السودان.



2.5.4 | ملخص التقييم "حال البلاد بـ عيون الشباب":

- عجز الدولة عن توفير الحماية الأساسية للمواطنين، مما أدى إلى نزوح 30.4 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة، ومعاناة 19 مليون طفل خارج المدارس، وهو ما يهدد بضياح جيل كامل.
- تفاقم الأزمة بسبب تقاعس المجتمع الدولي، حيث وصلت فجوة التمويل الإنساني إلى 3 مليارات دولار أمريكي، وإن المجاعة في السودان اليوم سلاح حرب تستخدمه الأطراف المتحاربة لإخضاع المدنيين.
- يعود النزاع إلى جذور عميقة من العنف الهيكلي (التهميش)، لكن استمراريته الحالية تُغذى عبر الذهب المهرب، ويُعد المصدر الرئيسي لتمويل قوات الدعم السريع، حيث يتم بيعه وتصفيته في مراكز مالية إقليمية عبر شركات تُخفي منشأه.
- تشير التحقيقات إلى تورط شبكة معقدة من الشركات والأفراد داخل دولة الإمارات العربية المتحدة في تسهيل تهريب الذهب وتجنيد مرتزقة أجانب لصالح طرف واحد، هذا التدخل الخارجي يمنح العسكر سيادة مالية ذاتية ويقوض فرص السلام.
- فشلت الترتيبات السابقة لتقاسم السلطة في السودان بسبب بقاء الميليشيات في قلب الحكم في المرحلة الانتقالية، وقد أكدت أطراف فاعلة بالمجتمع المدني والدولي أن شراكة الطرفين المتحاربين (الجيش والدعم السريع) في الحكم ستقود إلى حروب أخرى، مما يستوجب تشكيل حكومة مدنية خالصة.
- أدى الفشل في تأمين التمويل وتسهيل الوصول إلى تحويل المساعدات الإنسانية إلى بؤرة للتنافس، مما يهدد بـ احتواء العمل الإنساني لصالح أمراء الحرب، وتقليص دور الفاعلين المدنيين الذين يُعدون الأقرب لاحتياجات الناس.
- لقد أثبتت شبكات غرف الطوارئ الشبابية والمطابخ الجماعية، قدرة استثنائية على الصمود والاستجابة للمجاعة وتلبية الاحتياجات الأساسية للنازحين في دارفور وعموم السودان.
- رؤية برلمان الشباب- السودان، حوكمة غير رسمية وفعالة يجب البناء عليها، لتأكيد ملكية السودانييين للحلول وضمان عدم تكرار الأخطاء.
- دمج كل القوات والميليشيات تحت قيادة مدنية موحدة تخضع للقانون والمساءلة، مصحوب بإطلاق برنامج صارم للعدالة الانتقالية.
- يتطلب التعافي الاقتصادي خطة إغاثة وإعمار عاجلة، ويجب تأمين التمويل اللازم لمواجهة "ثالوث الرعب" واستعادة الخدمات الأساسية، وخاصة التعليم لحماية الـ 19 مليون طفل خارج المدرسة، وإستثمار النافذة الديموغرافية.
- حتمية دعم المجتمع الدولي للإرادة المدنية في الانتقال، مع التعتيل الفوري والمحدد الأهداف لاقتصاد الحرب الإقليمي والدولي الذي يمول العسكر، ومن غير ذلك سوف يكون السلام مجرد هدنة هشة.



"ما يشهده السودان اليوم هو تجسيد لـ 'اقتصاد حرب' عابر للحدود، تُقايس فيه موارد بلادنا بأدوات دمارنا، والضحية الوحيدة هو المواطن المدني ومستقبل جيل كامل من الشباب.. ونؤكد أنه لا سبيل لسلام مستدام دون تجفيف منابع تمويل هذا العنف، وتفكيك شبكات المصالح التي تتغذى على أشلاء الدولة.. إن الحل يكمن في انتقال حقيقي للسلطة تفرضه الإرادة الشعبية، ويضع موارد السودان في يد حكومة مدنية تخضع للمساءلة والرقابة، لتوظيفها في البناء لا في المحارق" دياب جبور رئيس لجنة التمويل بـ برلمان الشباب- السودان.

3.2 | التوصيات الاستراتيجية

- حصر تعريف المساعدات الإنسانية بتلك التي تعزز حماية المدنيين، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وتقلل معدلات الفقر، وتدعم المرونة المؤسسية، وكل ذلك تحت ولاية الأمم المتحدة الكاملة وفق إطار التدخلات الإنسانية والتنمية.
- إلزام شركاء التنمية بضمان تطابق السياسات والمشروعات مع الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، وتعزيز "توطين العمل الإنساني" عبر دعم المجموعات المدنية وغرف الطوارئ مباشرة.
- الالتزام الصارم من منظمات الإغاثة المحلية ومجموعات الاستجابة للطوارئ بالمعايير الإرشادية لعدم إلحاق الضرر.
- إلزام المجموعات المتصارعة بالقيود التوجيهية الدولية، وأن تكون الهياكل المسؤولة عن تدفق المساعدات مقننة، خاضعة للرقابة والمساءلة، وممتنعة كلياً عن عسكرة المساعدات أو استخدامها كسلاح.
- اتخاذ تدابير دولية ملزمة تحظر شراء وتداول الذهب المهرب من السودان، والتطبيق الصارم لمعايير "إطار العناية الواجبة" لسلاسل التوريد المعدنية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي.
- تتبع الدول والشركات التي تتجاهل "سياسات الأعلام الحمراء"، والملاحقة القضائية لجميع الأفراد والمؤسسات والحكومات التي تستقبل الذهب أو توفر ممرات لغسله، وتصنيف هذه الممارسات قانونياً كـ "مشاركة صريحة في تمويل الإرهاب والأنشطة غير المشروعة".
- تشكيل هياكل سلطة انتقالية ذات طابع مدني كامل، والقطع النهائي مع نهج "تقاسم السلطة والثروة" بين أمراء الحروب.
- اعتماد نظام برلماني يضمن التمثيل الواسع والوازن لأصحاب المصلحة الحقيقيين (الضحايا، الشباب، النساء، الأقالي)، وحصر السلطة التنفيذية بيد المدنيين لضمان "ملكية السودانيي للحلول" وجعل النظام الديمقراطي قادراً على الصمود أمام الانقلابات.



"أمام هذه المعاناة الإنسانية غير المسبوقة التي يكابدها شعبنا، لم يعد مقبولاً استمرار أنظمة العون التقليدية التي يتغول عليها أمراء الحرب.. نرى أن التوصيات الاستراتيجية لهذا الموجز تمثل خارطة طريق حتمية؛ فهي توازج بين الحق في الإغاثة وبين الحق في تقرير المصير المدني.. إن الأولوية القصوى هي بناء منظومة دولية ووطنية تقطع الطريق أمام 'عسكرة المساعدات' وتجنّف منابع 'ذهب الدم'، لتمهيد الأرض لسلطة مدنية ديمقراطية تنهي حقبة الجيروت العسكري، وتعيد توجيه موارد السودان المنهوبة نحو معركة البناء والتنمية المستدامة" مصطفى بوش، رئيس لجنة التمثيل والانتخابات بـ برلمان الشباب - السودان.

3.3 | الإجراءات الفورية المطلوبة:

- فرض وقف إطلاق نار انساني عاجل، تحت الرعاية المدنية والإقليمية المحايدة، يضمن الوصول دون أي قيود إضافية من سلطات الأمر الواقع للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين واستعادة منظومة الخدمات الأساسية بشكل فوري في المراكز الحضرية وتدشين جسور جوية للمناطق الجوية والمحاصرة.
- رفع القيود القانونية والإدارية المعلنة وغير المعلنة عن العمل الإنساني المُقاد محلياً، وإعادة الاعتراف القانوني والسياسي بغرف الطوارئ والمبادرات الأهلية بإعتبارها شريك أصيل ومستفيد من جهود الإغاثة والأعمار وتمويلهن عبر قنوات شفافة ومستقلة عن منظومة اقتصاد الحرب التي يقودها العسكريين.
- إعادة تدشين المنظومة المصرفية ونظم التحويل الإلكترونية تحت إشراف مدني، بما يعيد الحد الأدنى من الحياة الاقتصادية والتوقف الفوري عن انعاش القنوات النقدية لاقتصاد الحرب تحت أي مسمى.
- تصنيف الحركة الإسلامية السودانية والمجموعات المتصلة بها وقوات الدعم السريع والمليشيات الأخرى، جماعات إرهابية، وعزلها سياسياً وإقتصادياً على المستوى المحلي والدولي.
- إعتماد برلمان الشباب- السودان كآلية مستقلة للرصد وتعزيز إرتباطه بـ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجموعات الحماية العامة، لتوثيق الانتهاكات ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار وتقديم إحاطات دورية في المنابر المحلية والدولية للرأي العام.



"إن الإجراءات التي طرحها البرلمان في هذا الموجز هي استحقاق وطني وأخلاقي واجب النفاذ؛ فهي تمثل المدخل الوحيد والعملي لحماية المدنيين وتخفيف منابع اقتصاد الحرب الذي يقتات على دماء السودانيين.. إننا نرسل رسالة واضحة للمجتمعين الدولي والإقليمي: أي تجاهل لهذه الإجراءات، أو أي محاولة للالتفاف عليها عبر مساومات سياسية لا تضمن خروج العسكر من الحياة العامة، هو انخياز صريح لاستمرار القتل وشراكة في المسؤولية عن انهيار الدولة.. إن التمثيل السياسي الحقيقي يبدأ من هنا، من حماية الحق في الحياة وإنهاء عهد الإفلات من العقاب" محمد البخيت، رئيس لجنة التمثيل السياسي بـ برلمان الشباب- السودان.

3.4 | مقترحات العمل

- إعتقاد خطة شاملة لإنهاء الصراع، ترحب وتبني على الجهود "المدنية - الرئاسية - الملكية" التي تبذلها القوى المدنية وفخامة الرئيس دونالد ترامب وسمو الأمير محمد بن سلمان، لضمان وحدة الموقف الدولي.
- إطلاق حوار سياسي عاجل بتيسير دولي مشترك، يهدف حصرياً إلى التوافق على تشكيل "البرلمان الانتقالي" كأعلى سلطة شرعية في البلاد وانتقال الشرعية إليه فوراً.
- تشكيل برلمان قومي يتمتع بشخصية قانونية دولية معترف بها، ويحظى فيه ضامنو اتفاق السلام بصفة "مراقبين دوليين".
- يولى للبرلمان تصميم وإدارة أطر إعادة الإعمار، وتنسيق التمويل الدولي، وتعبئة الموارد الداخلية لبناء مؤسسات الدولة المدنية وحوكمتها، وصولاً للإشراف على انتخابات حرة ونزيهة بنهاية الفترة الانتقالية.
- التزام الدول المراقبة والضامنة لاتفاق السلام بتمويل النشاط البرلماني، وسد العجز في الموازنة العامة للسلطة التنفيذية (التي يختارها)، إضافة إلى تمويل برامج دعم المرونة الاقتصادية وإعادة الإعمار لضمان استقلالية القرار الوطني.
- إستعادة البعثة الأممية لدعم الانتقال مهاماً فوراً، وتوسيع تفويضها ليشمل "قوات شرطية دولية".
- إطلاق "عملية حفرة النحاس" كنظام تتبع عالمي صارم للذهب الخام المهرب من السودان، واعتماد بروتوكول شبيه بـ "عملية كيمبرلي" (الخاصة بالماس) لمنع تدفق الذهب الذي يمول الجماعات المتطرفة وأمراء الحرب.
- تشكيل تحالف دولي لتعبئة الموارد اللازمة لإعادة الإعمار، وإنشاء "صندوق ثروة سيادي" يدار بشفافية لتشجيع الاستثمار.
- تطوير نظام العون الهجين القائم، وإطلاق "عملية شريان الحياة الجديدة"، وصولاً لقيادته محلياً من السلطات الإنتقالية حال تشكلها.
- أنسنة المساعدات بما في ذلك، تسهيل وصول المساعدات الإنسانية بطرق تتوافق مع حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، مع وضع آليات رقابة صارمة تضمن عدم استغلال المساعدات أو تجييرها بواسطة الأطراف العسكرية.



"إن بوصلتنا واضحة؛ تبدأ بالموقف الفوري والمستدام لهذه الحرب، وضمان وصول شريان الحياة من مساعدات إنسانية لكل متضرر، ليعود النازحون واللاجئون إلى ديارهم بكرامة. إننا ندعو لحوار سياسي لا يحيد عن مبادئ ثورة ديسمبر الحيدة، يُفضي إلى سلطة مدنية انتقالية بجدول زمني وجيز ومهام محددة، لتمهيد الطريق نحو انتخابات حرة تُعيد الحق للشعب السوداني وحده في تقرير كيف يُحكم" مودة محمد، نائب الأمين العام لـ برلمان الشباب - السودان.

3.5 | النداء الإنساني: يرفع برلمان الشباب- السودان، عالياً نداء إنساني الى المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية والاممية، ويستبطن مخاطبة شعوب العالم، ويخاطب الضمير العالمي الذي يتوق الى عالم تسوده العدالة والازدهار، ويضع نصب عينيه الحالة الأنية السيئة والمروعة التي تعيشها المدن والارياف المختلفة، ويرثي على حال فقدان الاحباء والتراث والنظام الاجتماعي ذو الوشائج الممتدة لآلاف السنوات بشكل متواصل؛ فإننا: نطالب بإعلان البلاد منطقة كوارث كبرى وفق المادة (9) من لائحة الأمم المتحدة للإغاثة العاجلة، و بإطلاق جسر جوي دائم نحو المدن المعزولة والمحاصرة تحت قيادة المجتمع المحلي واشراف المجتمع المدني السوداني، وندعوكم الى مناصرة حشد موارد اضافية، وتخصيص ما نسبته 25٪ منها لدعم التوطين.. ونناشد الاطراف المنخرطة في دعم الحرب بالكف عن ارسال ادوات الدمار ديارنا، وتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن، ان هذه المأساة تراجعت عن كونها ازمة داخلية معزولة، وعكست مكامن الانكسار في النظام العالمي الجديد، وقد تكون مظاهر التضامن التي بدأت تظهر الان في عواصم بعيدة بداية رتق لهذه الشروخ المحبطة.. وهذا النداء هو بطاقة ضمير مفتوحة، ومشركة على الحس الانساني الذي إحتضن الشعب السوري، وغنى لهائتي وألفت حول مآسي عالمية عديدة.. رافقوا السودانيون نحو السلام واعلنوا ان الصمت عن التجويع خيانة للقيم والمبادئ المشتركة!.



"نؤكد للعالم أن الصمت على تدمير إرثنا وبيئتنا وحياة أحبائنا هو طعنة في خاصرة القيم الإنسانية المشتركة.. رافقونا نحو السلام، فالحرية تبدأ بضمان الحق في الحياة والكرامة" يعقوب بولس- رئيس لجنة الحريات الاكاديمية والدينية- برلمان الشباب- السودان

3.6 | التزام الشباب:

- أن يظل منبر البرلمان صوتاً خالصاً للضحايا والنازحين واللاجئين، مُعبراً عن آلامهم وتطلعاتهم دون تحيز لأي أيديولوجيا سياسية أو جهوية، وأن ننأى بمؤسستنا عن أي استقطاب حزبي أو عسكري.
- مواصلة العمل لضمان أن يكون للشباب (من الجنسين) الدور القيادي في صياغة مستقبل السودان كمهندسين للسلام والبناء.
- تسخير كافة أدواتنا وشبكاتنا لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ومراقبة تدفق المساعدات الإنسانية لضمان عدم استغلالها، والعمل كـ "آلية إنذار مبكر" للمجتمع الدولي والشعب السوداني ضد أي انحراف في مسار التوصيات المقترحة.
- ممارسة دور رقابي صارم ومستقل على أداء "البرلمان الانتقالي" و"السلطة التنفيذية" المقترح تشكيلهما، لضمان التزامهما بخارطة الطريق وأهداف الثورة.
- نضع كافة قدراتنا البشرية وخبراتنا الفنية (من لجان ودراسات) تحت تصرف الجهود الدولية والمحلية الرامية لإنهاء الحرب، ونتعهد بالعمل الميداني لتسهيل مهام "عملية شريان الحياة" المقترحة.
- قيادة حملات توعوية واسعة وسط القواعد الشبابية لتعزيز ثقافة السلام، ونبذ خطاب الكراهية، والعمل على إلتفاف الحاضنة الاجتماعية حول المشروع الوطني.
- تطبيق أعلى معايير الشفافية والديمقراطية داخل مؤسستنا، لنقدم للسودانيين نموذجاً عملياً للمؤسسات التي نطمح لبنائها في الدولة.



"إن هذه الالتزامات التي خطتها البرلمان ليست مجرد حبر على ورق، بل هي تجسيد حي لتطلعات الشباب والشباب الذين صنعوا ثورة ديسمبر؛ إنها إعلان مبادئ يؤكد أن حق المشاركة والعدالة ليسا هبة من أحد، بل هما استحقاق أصيل.. ونرى في هذا الموجز مرتكزاً أساسياً لبناء مؤسسات وطنية نزيهة، تقوم على الرقابة والشفافية كضمانة وحيدة لعدم تكرار أخطاء الماضي.. التزامنا هو انتصار لكرامة المرأة السودانية ولإرادة جيل لن يقبل بأقل من دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية" إجماع الصديق، رئيس مكتب إنصاف الفتيات بـ برلمان الشباب -

السودان

3.7 | دعوة مفتوحة: يتقدم برلمان الشباب- السودان بدعوة مفتوحة ومخلصة إلى كافة القوى المدنية، والكيانات السياسية، والمجموعات المهنية والفئوية، ومنظمات\مجموعات المجتمع المدني في الداخل وفي منافي الشتات لـ تحبير وتبنى عقد اجتماعي وسياسي جديد (ميثاق شرف وطني لـ دولة المواطنة)، يضع حداً نهائياً لعهد سلطة المليشيات والحروب، ويؤسس لشرعية مدنية خالصة تقوم على ركائز المواطنة والعدالة، ونهيب بكافة القوى الحية أن تتفاعل مع هذه الدعوة بمسؤولية تاريخية، وتساهم في صياغة بنود هذا الميثاق والالتزام به.



"إننا نؤمن بأن استعادة المؤسسات الخدمية المنهارة - من مدارس ومستشفيات ومرافق مياه - لا يمكن أن تتم عبر أنظمة التسكين المؤقت، بل عبر تأسيس شرعية مدنية راسخة.. إن هذه الدعوة المفتوحة لصياغة 'عقد اجتماعي جديد' هي المدخل الوحيد لضمان استدامة الخدمات الأساسية بعيداً عن سيطرة المليشيات التي حولت المرافق العامة إلى ثكنات عسكرية.. إننا نهب بكافة القوى الحية أن تدرك بأن بناء 'دولة المواطنة' هو الضمانة لعودة أبنائنا إلى مقاعد الدراسة ولتوفير حياة كريمة تليق بالسودانيين؛ فالعقد الاجتماعي الذي ندعو إليه هو الوثيقة التي ستحمي حق الأجيال القادمة في التعليم والتنمية والأمان" عبد الحميد طالب، رئيس مكتب التعليم والخدمات الأساسية بـ برلمان الشباب- السودان.

4 | المنهجية، إخلاء المسؤولية، والمسؤولية:

4.1 | المنهجية وسياق التحرير: اعتمد هذا الموجز على نهج (الرصد التشاركي الميداني)، حيث تم استخلاص البيانات والإفادات عبر شبكة واسعة من أعضاء برلمان الشباب في مختلف الولايات السودانية ومنصات اللجوء والنزوح، وشملت أدوات العمل: المقابلات المباشرة في خطوط التماس، الاستبيانات الرقمية المؤمنة، وتحليل البيانات الاقتصادية المتاحة.

4.1.1 | الوسائط التوضيحية: تم تعزيز المحتوى البصري والخرائط التوضيحية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وذلك لتمثيل البيانات المعقدة وتجسيد الرؤى المستقبلية لعمليات إعادة الإعمار بصورة بصرية تقريبية، ونؤكد أن كافة الإحصاءات والشهادات المكتوبة هي بيانات واقعية وموثقة، أما الصور فهي نماذج تعبيرية لا تمثل أشخاصاً أو مواقع حقيقية بحد ذاتها ما لم يُذكر خلاف ذلك.

4.1.2 | تاريخ الصدور: اكتملت عمليات الرصد والتحرير النهائي لهذه الوثيقة في 15 يناير 2026.

4.2 | إخلاء مسؤولية: تُعبر الآراء والإفادات الواردة في هذا التقرير عن رؤية برلمان الشباب - السودان والكيانات الشبابية المنضوية تحته، وهي نتاج مجهود وطني خالص ومستقل، ونؤكد بوضوح أنه لا توجد أي جهة مانحة أو تمويل خارجي وراء إعداد هذا التقرير، بل هو ثمرة مساهمات طوعية من الكوادر الشبابية المؤمنة بالتغيير، كما أعدت هذه المادة لغرض الرصد والتحليل السياسي والاجتماعي، ولا يتحمل البرلمان مسؤولية أي تأويلات خارج السياق الوطني الذي وضعت فيه.

4.3 | تحمل المسؤولية والأمان الميداني: يتحمل برلمان الشباب - السودان المسؤولية المعنوية والأدبية الكاملة عن محتوى هذا الموجز. وإدراكاً منا للمخاطر الأمنية المحدقة بزملائنا في جبهات العمل الميداني وخطوط التماس، فقد تم حجب الأسماء الصريحة لـ عدد من أصحاب الإفادات، واستبدالها بتوصيفات وظيفية؛ وذلك التزاماً ببروتوكولات الأمان وحماية الأرواح، مع احتفاظنا بكامل الأدلة في أرشيفنا السري للأغراض العدلية المستقبلية.

4.4 | للتواصل والاستفسارات: يرحب برلمان الشباب - السودان بالتواصل مع كافة المؤسسات الإعلامية، المنظمات الحقوقية، والقوى المدنية الحية لمناقشة بنود هذا الموجز وسبل تفعيل "العقد الاجتماعي الجديد":

- البريد الإلكتروني: info@youthparliamentsudan.org

- المنصة الرقمية: www.youthparliamentsudan.org

- وسائل التواصل الاجتماعي: برلمان الشباب - السودان Youth Parliament - Sudan

